

**موقف التجريبيين
من قانون الاطراد**



يستند قانون الاطراد إلى ضرورة عقلية، مبنية على أن خصائص الأشياء ثابتة وأن طبيعة الشيء واحدة في جميع أفرادها .

لا يمكن إثبات القانون ما لم يستند إلى الضرورة العقلية، إذ إن الحكم بالضرورة خاصة العقل .

التجريبيون ينكرون الضرورة العقلية مطلقًا، بناءً على قولهم بأن الحواس هي المصدر الوحيد للمعرفة .

وقد أنكروا الأساس العقلي
للاطراد، ثم إن منهم من التزم
بلازم ذلك وهو إنكار قانون الاطراد

خطأ هيوم :
أنه لم يفرق بين النظر إلى الوقائع من
حيث هي متحققه وفق ضرورة
موضوعية-فيزيائية- وبين الوقائع من
حيث كونها وقائع حدثت دون نظر
إلى أساسها الموضوعي .

دليله على نفي أن يكون الاطراد
قائماً على ضرورة عقلية: أن
جميع القضايا المرتبطة بالواقع
ليست ضرورية؛ لأن نقيضها ليس
مستحيلاً في العقل.

المذهب التجريبي يلزمهم :
أن يسلموا بالأساس العقلي للاطراد
لأنه مستند التعميم الذي يقوم عليه
العلم التجريبي، ولا يمكن أن يقوم
العلم على دعوى الاطراد الذي لم
يؤسس على ضرورة عقلية، أو على
القول بحساب الاحتمالات المستندة
إلى مجرد التجربة دون سند عقلي .

أبرز من يمثل هذا المنهج :
الفيلسوف التجريبي (هيوم)

موقف الأُشاعرة من
قوانين الأُطراد



الأشاعرة يؤمنون بمبدأ السببية
ويؤكدون أن كل حادث لابد له
من سبب ، لكنهم يحصر
السببية في أفعال الله ، فلا يرون
السببية بين المخلوقات ، وينكرون
أن يكون للأشياء خواص ذاتية
تقتضي تأثير بعضها في بعض ، وبذا
ينكرون قانون الاطراد ؛ لأن الاطراد
إنما يقوم على إثبات خواص الأشياء
وإثبات التأثير المطرد لها .



شبهتهم :

يدعون أن إثبات السببية بين المخلوقات يتعارض مع توحيد الله في أفعاله واعتقاد عموم قدرته ، كما يتعارض مع إثبات المعجزات التي يتوقف عليها إثبات النبوات .



يتفق الأشاعرة مع الحسين في
إنكار قانون الاطراد ، وإن كانوا
يختلفون عنهم في إثبات مبدأ
السببية .



وجه التعارض عندهم :

أن الاطراد بين الحوادث يقتضي ضرورة التلازم بين الأسباب والمسببات ؛ لأنه لا يمكن تصور الاطراد مع إمكان عدم التلازم بينهما ، وإذا كان الاطراد ضرورياً كان خلفه مستحيلاً والقدرة الإلهية لاتتعلق بالمستحيل بل بالممكن .

أساس خطأ الأشاعرة :

أنهم لم يفرقوا في مفهوم الضرورة بين الضرورة العقلية والضرورة التجريبية .



الأشاعرة التزموا أن المعجزة هي كل خارق للعادة والعادة عندهم إنما تعرف بما اعتاده الناس ولا يمكن أن تكون مطرده وإلا كانت هي سنة .

من المعلوم أن تقييد السنة بمشيئة الله يقتضي أن التلازم بين الأسباب والمسببات وإن كان مطرداً وضرورياً قد يتخلف إذا أراد الله ذلك كما جعل النار برداً وسلاماً على إبراهيم ، وبهذا الأصل تثبت المعجزات .

وجود الأشياء بخواص ثابتة هو مقتضى سنة الله المطردة في خلقه والنظر إلى تفرد المخلوقات بخواصها هو من حيث النوع لا من حيث أفراد المخلوقات ، ويدخل هذا التخصيص في عموم تقدير الله للمخلوقات الدليل على ذلك : (وخلق كل شيء فقدره تقديراً) (إنا كل شيء خلقناه بقدر) .



ولهذا لم يكن بين المعجزة والسحر فرق
عندهم إلا من جهة أن النبي يتحدى
بالمعجزة بخلاف الساحر ، وأن الساحر
لا يمكن أن يسلم من المعارضة وإلا
التبست المعجزة التي هي الدلالة على
صدق النبي بالسحر .



ينفي الأشاعرة أن تكون للعبد إرادة
وقدرة مؤثرة في حصول فعله ، ونسبة
الفعل إلى العبد إنما هي على جهة أنه
محل لفعل الله ، فهو مكتسب للفعل
لأنه فاعل له على الحقيقة .



الرد :

الحقيقة أن إرادة العبد وقدرته إذا اعتقد كونها سبباً في وجود فعله لم يكن في ذلك تعارض مع كون الفعل مخلوقاً لله ، وإذا كان تحقق الفعل مترتباً على إرادة الإنسان وقدرته ترتب المسببات على أسبابها فإن الإرادة الجازمة والقدرة متلازمان مع الفعل تلازماً ضرورياً مطرداً ومنعكساً في حال وجوده وفي حال عدمه.



(الاستدلال العقلي
على الغيبات)



تعريف الغيب:

هو كل ما لا تدركه الحواس .

طريقة الاستدلال على الغيبيات

مايمكن الاستدلال عليها بالعقل

مايمكن العلم بها بدلالة الوحي عليها .

أساس الفرق بين الغيب المعقول والغيب المحض

أما الغيب المحض فإنه لا يمكن
الاستدلال عليه بالعقل
لانتفاء ما يقتضي الدلالة عليه
من الظواهر المحسوسة .

لابد من الاستدلال على الغيب
المعقول من وجود ظاهرة
محسوسة تقتضي بالضرورة
الدلالة على وجود سببها وإن لم
تدركه الحواس .

وهذه القاعدة تشمل كل ما جاء به الوحي عن الحقائق الغيبية

يستند الاستدلال العقلي على الغيبيات عموماً
وعلى مسائل الاعتقاد الغيبية خصوصاً إلى أصليين :

تحديد منهج الاستدلال
العقلي على مسائل الاعتقاد
الغيبية ، وتقرير كفاية
النصوص في الدلالة على ذلك
والتفصيل بذكر مسائل الاعتقاد
الغيبية بأدلتها النقلية ، وبيان
ما تتضمنه النصوص من الدلالة
العقلية على تلك المسائل .

إثبات إمكان الاستدلال
العقلي على الغيبيات
من الفلاسفة من أنكروا ذلك .